



مَجَلَّةُ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

Journal of Islamic Studies



ردمك: ٦٣٠١ - ١٦٥٨

مَجَلَّةُ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

تصدر عن

جَامِعَةُ الْمَلِكِ سَعُودٍ

دورية علمية محكمة

البحوث المنشورة إلكترونياً

المجلة متاحة على موقعها التالي
[/http://jis.ksu.edu.sa](http://jis.ksu.edu.sa)

النشر العلمي
جامعة الملك سعود





مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 25، العدد (1)، ص ص ... - ... الرياض (2013م/1434هـ)

المتعدي واللازم في أفعال الله - تعالى - بين المفهوم العقدي، والمفهوم النحوي

سليمان بن محمد الديبكي *

جامعة حائل

(قدم للنشر في 29/2/1433هـ؛ وقبل للنشر في 17/4/1433هـ)

المستخلص: يعني هذا البحث بتحرير معنى المتعدي واللازم في أفعال الله تعالى، وهل يقصد به في كلام أهل العلم ما يقصده النحاة منها؟. ومن أهدافه: تحرير مراد الشيخين - ابن تيمية، وابن القيم - من هذين المصطلحين على وجه الخصوص. ومنهج البحث الذي استخدم هو المنهج الاستقرائي والاستنباطي. ومن أهم نتائج البحث: أن مراد الشيخين - عليهما رحمة الله - بالمتعدي من الأفعال - في أفعال الله تعالى - معنى أضيق مما هو عند بعض النحاة - من أنه ما يصل إلى مفعوله بنفسه، أي: بلا حرف جر - ولذا قد يكون الفعل متعدياً عند النحاة، وليس كذلك في أفعال الله - تعالى -، فالمتعدي في أفعال الله - تعالى -: ما قام به - تعالى - وتعدى أثره إلى المخلوق، كالخلق، والإحسان، والإحياء، والإماتة، ونحوها، فإذا قام الفعل به - تعالى - وكان قاصراً عليه، لم يتجاوز به إلى غيره، فلم يتعلق بالمخلوق، فهو فعل لازم، وإن كان عند النحاة متعدياً، كما في نحو جاء، وأتى. وأما اللازم من الأفعال عندهما فمعناه أوسع من إطلاق بعض النحاة، - من أنه ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر - فقد يدخل فيه بعض الأفعال المتعدية عند النحاة، فاللازم عندهما قد يكون لازماً عند النحاة، كنزل، واستوى، وقد يكون متعدياً، كجاء، وأتى، فهما - رحمهما الله - قصداً بالفعل اللازم: ما قام به - تعالى -، ولم يتعد أثره إلى المخلوق. ومن أهم التوصيات: ضرورة تحرير المصطلحات الشرعية، وعدم تنزيلها على ما يشابهها من المصطلحات في الفنون الأخرى، إلا بعد النظر والتأمل والدراسة، حتى لا يقع اللبس والإيهام. الكلمات المفتاحية: المتعدي، اللازم، أفعال الله تعالى.

دورية علمية محكمة

Transitive and Intransitive Verbs in Relation to Allah's Acts from Religious and Grammatical Perspectives

** Sulaiman Ibn-Mohamed Al-Dibeikhy

Ha'il University

(Received 23/01/2012D; accepted for publication 10/03/2012D.)

Abstract: This research explores the meanings of the terms "transitive" and "intransitive" in relation to Allah's acts, and if Shari'ah specialists and grammarians agree on the meanings, with special reference to the views of Ibn-Taimiyah and Ibn-Alqayyim. The research follows both inductive and deductive approaches.

The research has reached significant findings. On the one hand, Ibn-Taimiyah and Ibn-Alqayyim's understanding of "transitive" verbs in relation to Allah's acts is limited in comparison with that of grammarians; these define a verb as "transitive" if its effect passes on by itself, without a preposition, to the "object". So, the verb can be transitive grammatically, but not so in relation to Allah's acts. The term "transitive" in relation to Allah's acts refers to what Allah does and its effect passes on to His creatures, such as the verbs expressing acts of "khalq" (creation), "ihassaan" (charity/doing things well), "ihyaa'a" (giving life) and "imaatah" (terminating life). When Allah acts, but His act is not passed on to His creatures, the related verb is defined as "intransitive" even if it is grammatically defined as "transitive" - e.g. the Arabic verbs "jaa'a" and "ataa".

On the other hand, Ibn-Taimiyah and Ibn-Alqayyim's understanding of "intransitive" is broader than that of grammarians - defined as that whose effect does not pass on to the "object" without a preposition; it may accommodate some "transitive" verbs. Thus, what is intransitive for both scholars is intransitive for grammarians, as in the Arabic verbs "nazala" and "istawaa", and it can be transitive as in the Arabic verbs "jaa'a" and "ataa". The two scholars consider a verb to be "intransitive" if its effect does not pass on from Allah to His creatures.

The research recommends that Shari'ah terms be independent of corresponding terms in other disciplines till serious efforts are made to scrutinize related meanings so that confusion and misunderstanding can be avoided.

Key words: transitive; intransitive; and Allah's acts.

(**) Professor, Department of Islamic Culture,
College of Education, Ha'il University,
Ha'il, KSA, p.o box: 5338
e-mail: smad100@gmail.com

(*) أستاذ بقسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة حائل
حائل، المملكة العربية السعودية، ص.ب. 5338

المجلة متاحة على موقعها التالي

<http://jis.ksu.edu.sa>

— 1 —

الاستشهاد المرجعي

المتعدي واللازم في أفعال الله - تعالى - بين المفهوم العقدي، والمفهوم النحوي. الديبكي، سليمان بن محمد. مجلة الدراسات الإسلامية: جامعة الملك سعود. الرياض.

[منشور إلكترونياً في المجلة بتاريخ ٢٦ صفر ١٤٣٤ الموافق ٨ يناير ٢٠١٣؛ تاريخ الاطلاع [يسجل هنا تاريخ الاطلاع على البحث

[متاح في <http://jis.ksu.edu.sa/e-publications-ar>]





مقدمة

والسنة، واستقراءها، وتأكيده الوقوف عندها، وعدم

إحكام العقل فيها ليس له فيه مجال، واستخراج القواعد والضوابط التي تعين على فهمه وإدراكه، أو ترمي إلى حمايته وصيانتها من تلبس المخالفين وشبه المعاندين، ولذا كانت القواعد في هذا الباب على ضربين:

الأول: يقصد به تقرير ما دلت عليه النصوص الشرعية من متعلقات هذا الباب.

الثاني: الرد على المخالفين في هذا الباب.

- وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم القدر المعلى في تتبع هذه القواعد، وتقريرها، وتوضيحها، وتأكيدها في مواضع ومناسبات متعددة.

وإن من تلك القواعد التي جرى ذكرها، والإشارة إليها في مواضع مختلفة من كتب الشيخين: المتعدي واللازم في أفعال الله ﷻ حيث جرى تقسيم أفعاله - تعالى - إلى قسمين:

1 - أفعال متعدي

2 - وأفعال لازمة.

وقد أشكل عليّ تمثيلهما للأفعال اللازمة بالمجيء والإتيان، وهما في التطبيقات النحوية أفعال متعدي، كما سيأتي.

فهل المتعدي واللازم في كلام الشيخين غير المتعدي واللازم عند النحاة؟

وما زاد الإشكال عندي أنني رجعت إلى بعض

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن أشرف العلوم علم الكتاب والسنة، وأشرفه ما تعلق بذات الباري - جل وعلا - وصفاته، وهو ما يُعرف بتوحيد الأسماء والصفات، الذي نال حظاً كبيراً من اهتمامات أهل العلم قديماً وحديثاً؛ تقريراً وبياناً وشرحاً وتدریساً وتأليفاً، لاسيما أنه قد نبئت نابتة من

المتسبين للإسلام، المتأثرين بعلوم أجنبية، تخالف مقتضيات هذا التوحيد، وتعارضه بشبهات عقلية وقواعد فلسفية، مما جعل أئمة أهل السنة يُعنون بهذا الباب، ويستدلون له بأدلة الكتاب والسنة، ويردون على أولئك

المخالفين فيه؛ تعطيلاً أو تمثيلاً أو تفويضاً أو تحريفاً، وهو ما يفسر لنا عناية المتقدمين من أهل العلم بتقرير هذا النوع من التوحيد في مؤلفاتهم، حتى أصبح سمة بارزة في مؤلفات تلك القرون المتقدمة، فهم يعالجون انحرافاً

عقدياً ظهر وانتشر في وقتهم. فنوع الانحراف ومظاهره يفرض مجال التأليف وهدفه؛ ولذا لما كان نوع الانحراف

في زمن الشيخ محمد بن عبد الوهاب متعلقاً بتوحيد العبادة كان مجال التأليف في ذلك الوقت وسمته معالجة الانحراف في هذا النوع من التوحيد.

وإن من مظاهر الاهتمام بتوحيد الأسماء

والصفات عناية أئمة السنة بتتبع أدلته من الكتاب





البحوث والدراسات المتأخرة المتعلقة بالأسماء

والصفات، فوجدت أصحابها يقسمون أفعال الله

- تعالى - إلى متعدية ولازمة، كما قسمها الشيخان،

ويمثلون بأمثلة الشيخين ذاتها، ويزيدون عليها تعريف

المتعدي واللازم بتعريف بعض النحاة، مع أن تطبيق

تعريفهم عليهما يتعارض مع بعض تلك الأمثلة.

لذا رأيت أهمية تحرير هذه المسألة لمعرفة مراد

الشيخين بالمتعدي واللازم في أفعال الله تعالى.

أو بعبارة أخرى: (المتعدي واللازم في أفعال الله

- تعالى - بين المفهوم العقدي والمفهوم النحوي).

وقد اقتضى ذلك نظم هذا البحث في المطالب

الآتية:

• المطلب الأول: تعريف المتعدي واللازم في المعاجم

اللغوية، وكتب الاصطلاح.

• المطلب الثاني: الأفعال المتعدية واللازمة عند

النحاة.

• المطلب الثالث: تقسم أفعال الله تعالى من حيث

معناها إلى متعدية ولازمة.

• المطلب الرابع: هل المتعدي واللازم في أفعال الله تعالى

وصفاته هو نفسه المتعدي واللازم عند النحاة؟

وقد عرضت هذا البحث على أخي وزميلي

وأستاذي سعادة الدكتور: سليمان بن يوسف خاطر،

الأستاذ المشارك في كلية اللغة في جامعة القصيم، فقرأه

مشكوراً، وأقره.

والله تعالى أسأل التوفيق والتسديد.

المطلب الأول

تعريف المتعدي واللازم في المعاجم اللغوية،

وكتب الاصطلاح

تعريف المتعدي لغة:

قال ابن فارس: «العين والذال والحرف المعتل:

أصل واحد صحيح يرجع إليه الفروع كلها، وهو يدل

على تجاوز في الشيء، وتقدم لما ينبغي أن يقتصر عليه»^(١).

وقال الأزهري: «والمتعدي من الأفعال ما يجاوز

صاحبه إلى غيره»^(٢).

وتعريف اللازم لغة:

قال ابن فارس: «اللام والزاء والميم أصل واحد

صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً»^(٣).

يقال: لازم الشيء ملازمة ولزماً، والتزمه وألزمه

إياه فالتزمه، وهو لزماً، كهمزة، أي: إذا لزم شيئاً لا

يفارقه»^(٤).

(1) معجم مقاييس اللغة (249/4) مادة (عدو).

(2) تهذيب اللغة (72/3)، وينظر: اللسان (38/15) كلاهما مادة (عدا).

(3) معجم مقاييس اللغة (245/5) مادة (لزم).

(4) ينظر: الصحاح (1642/4) مادة (لزم)، والقاموس المحيط (148/4) مادة (لزمه).





وتعريف المتعدي واللازم في الاصطلاح:

مفعوله بغير حرف جر، نحو ضربت زيداً، أو هو: ما

يتعدى إلى مفعوله بنفسه.

قال الجرجاني: «المتعدي: ما لا يتم فهمه بغير ما

وقع عليه، وقيل: هو ما نصب المفعول به»⁽⁵⁾.

واللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء.

واللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل⁽⁶⁾.

وقال الكفوي: «والمفعول به هو الفارق بين

اللازم والمتعدي»⁽⁷⁾.

وقال بعضهم: إذا جاوز الفعل أثره الفاعل إلى

مفعول واحد أو أكثر كان فعلاً متعدياً مثل: أكلت

رغيفاً، واشترى أخوك كتاباً، وأعطيت المجدد جائزة،

وأعلم القائد جنده المعركة قريبة⁽¹¹⁾.

وعلامته: أن يصح أن تتصل به هاء تعود على غير

المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: (الباب أغلقته).

وفي هذا يقول ابن مالك:

علامة الفعل المعدى أن تصل *

وقال: «لا فرق بين اللازم والمتعدي إلا بأن

اللازم تأثر والمتعدي تأثير»⁽⁸⁾.

أي: أن المتعدي يقتضي مفعولاً يظهر أثره فيه،

بخلاف اللازم فهو فعل قائم بالفاعل مختص به.

ولذا قال: «وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية؛

لأنها وضعت للإدراك، وكل واحد منها يقتضي مفعولاً

تقتضيه تلك الحاسة»⁽⁹⁾.

المطلب الثاني

الأفعال المتعدية واللازمة عند النحاة

تعريف المتعدي عند النحاة⁽¹⁰⁾: هو الذي يصل إلى

وأما الفعل اللازم فهو: ما لا يصل إلى مفعوله إلا

بحرف جر نحو: (مررت بزيد)، أو لا مفعول له نحو

(قام زيد)⁽¹⁴⁾.

(5) التعريفات (201)

(6) ينظر: المصدر السابق (190، 191).

(7) الكليات (1293).

(8) المصدر السابق (910).

(9) المصدر السابق (1302).

(10) ينظر: ينظر شرح ابن عقيل (1/ 483-486)، وضياء= (14) ينظر: المصدر السابق (1/ 483)، وضياء السالك (2/ 92).

=السالك (2/ 91-94).

(11) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية (1/ 58).

(12) ألفية ابن مالك (25).

(13) شرح ابن عقيل (1/ 484).





وقال بعضهم: إذا اقتصر أثر الفعل على فاعله كالمعتزلة.

- ومنهم من أثبت الأسماء وبعض الصفات،

ونفى بقيتها، كالكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، ومن

جملة ما نفوه: صفات الله - تعالى - الاختيارية، فمنعوا

أن يقوم بالله - تعالى - شيء من الأمور الاختيارية، حتى

من أثبت بعض الصفات التي لها تعلق بالمشيئة، نفى عنها

صفة الاختيار، فمن أثبت الكلام مثلاً، نفى أن يكون

متعلقاً بمشيئة الله وإرادته، وجعله كلاماً واحداً قديماً لا

يتجدد⁽¹⁷⁾.

والذي يهمنا هنا أن جميع هذه الطوائف المخالفة

قد نفى صفات الله - تعالى - وأفعاله الاختيارية.

وقد قالوا لأجل ذلك: إن الفعل هو المفعول،

والخلق هو المخلوق، وما ثم فعل لله تعالى، كما سيأتي.

واحتجوا على ذلك بعدة شبه، لا يدل عليها نقل،

ولا يسند لها عقل، ولا تسعفها لغة⁽¹⁸⁾.

وضابط الصفات الاختيارية: هي الأمور التي

يتصف بها الرب تعالى، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته،

كالصفات الذاتية التي لها تعلق بمشيئته وقدرته، كسمعه

وبصره وإرادته.

(17) ينظر: مجموع الفتاوى (6/ 217، 237، 268).

(18) ينظر في تفصيل هذه شبه الرد عليها: الحجة في بيان المحجة

(1/ 325 - 328)، والصفدية (2/ 130)، ومجموع الفتاوى

(6/ 220) وما بعدها، والأصول التي بنى عليها المبتدعة

مذهبهم في الصفات (2/ 299).

مثل: نام الطفل، ونزل الراكب، ومشى الأمير فالفعل

لازم⁽¹⁵⁾.

وله عدة علامات يعرف بها، كما أنه قد يتعدى في

أحوال، وليس هذا موضع بحث ذلك، فمظنته كتب

النحو⁽¹⁶⁾.

المطلب الثالث

تقسيم أفعال الله - تعالى -

من حيث معناها إلى متعدية ولازمة

قبل الإشارة إلى هذا التقسيم لا بد من بيان أن

الذي عليه أهل السنة والجماعة في باب أسماء الله - تعالى -

وصفاته وأفعاله: إثبات ما أثبته الله - تعالى - لنفسه في

كتابه، أو أثبته له رسوله ﷺ في صحيح سنته من غير

تمثيل ولا تكييف، ومن غير تعطيل ولا تحريف، على حد

قوله - تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

وقد خالف في هذا طوائف من الناس:

- فمنهم من نفى الأسماء والصفات، كالجهمية.

- ومنهم من أثبت الأسماء ونفى الصفات،

(15) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية (1/ 58).

(16) ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 483 - 484، 486)، وضياء

السالك (2/ 92 - 94).



والكلابية يقولون: ليس شيء من ذلك بإرادته؛

بل قديم لازم لذاته، غير مراد له، ولا مقدور.

والمعتزلة مع الجهمية يقولون: كل ذلك مخلوق منفصل عنه ليس له كلام قائم به لا بإرادته، ولا بغير إرادته....

وكذلك كونه «خالقاً» و«رازقاً» و«محسناً» و«عادلاً» فإن هذه أفعال فعلها بمشيئته وقدرته، إذ كان يخلق بمشيئته، ويرزق بمشيئته، ويعدل بمشيئته، ويحسن بمشيئته»⁽²⁰⁾.

قال البخاري: «وأما الفعل من المفعول، فالفعل إنما هو إحداث الشيء، والمفعول هو الحدث؛ لقوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الكهف: ٥١) فالسموات والأرض مفعوله، وكل شيء سوى الله بصفاته فهو مفعول، فتخليق السموات: فعله، لأنه لا يمكن أن تقوم سماء بنفسها من غير فعل الفاعل، وإنما تنسب السماء إليه لحال فعله، ففعله من ربوبيته، حيث يقول: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ولـ (كن) منه: صفته، وهو الموصوف به، لذلك قال: رب السموات، ورب الأشياء، وقال النبي ﷺ: (رب كل شيء ومليكه)⁽²¹⁾»⁽²²⁾.

(20) مجموع الفتاوى (222/6 - 224، 229).

(21) أخرجه من حديث أبي هريرة: أبو داود (عون/13/276) ح (5057)، والترمذي (747) ح (3392)، وأحمد في مسنده (13/341) ح (7961)، وابن حبان في صحيحه (3/142) ح (962)، والحاكم في مستدركه (1/694) ح (1892)، =

وكصفاته الفعلية، سواء أكانت لازمة كاستوائه

ونزوله، أم متعدية، كخلقه وإحسانه وعدله⁽¹⁹⁾.

فأهل السنة يشبّون ما دل عليه الكتاب والسنة من اتصاف الله - تعالى - بالصفات الاختيارية، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قَلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ (الأعراف: ١١) فهذا بين في أنها أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم؛ لم يأمرهم في الأزل؛ وكذلك قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران: ٥٩) فإنها قال له بعد أن خلقه من تراب؛ لا في الأزل، وكذلك قوله في قصة موسى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ (النمل: ٨) وقال - تعالى -: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوِسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القصص: ٣٠) فهذا بين في أنه إنما ناداه حين جاء، لم يكن النداء في الأزل...

وقال - تعالى -: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحْلَتْ لَكُمْ بِهِمَّةُ الْآتَعَمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ تَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ (المائدة: ١) فبين أنه يحكم، فيحلل ما يريد، ويحرم ما يريد، ويأمر بما يريد؛ فجعل التحليل والتحريم والأمر والنهي متعلقاً بإرادته، وينهى بإرادته، ويحلل بإرادته، ويحرم بإرادته.

(19) ينظر: مجموع الفتاوى (217/6).

أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك⁽²⁵⁾

فاستعاذ بمعافاته كما استعاذ برضاه، وقد استدلت أئمة

السنة كأحمد وغيره على أن كلام الله غير مخلوق، بأنه

استعاذ به فقال: (من نزل منزلاً فقال: أعوذ بكلمات الله

التامة من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل منه)⁽²⁶⁾

فكذلك معافاته ورضاه غير مخلوق، لأنه استعاذ بهما،

والعافية القائمة ببدن العبد مخلوق، فإنها نتيجة معافاته،

وإذا كان الخلق فعله والمخلوق مفعوله، وقد خلق الخلق

بمشيئته، دلّ على أن الخلق فعل يحصل بمشيئته ويمتنع

قيامه بغيره، فدلّ على أن أفعاله قائمة بذاته مع كونها

حاصلة بمشيئته وقدرته، وقد حكى البخاري إجماع

العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق⁽²⁷⁾، وعلى هذا يدل

صريح المعقول، فإنه قد ثبت بالأدلة العقلية والسمعية

أن كل ما سوى الله - تعالى - مخلوق محدث كائن بعد أن

لم يكن، وأن الله انفرد بالقدم والأزلية⁽²⁸⁾.

وبعد هذا العرض اليسير لمذهب أهل السنة في

أفعال الله - تعالى - وصفاته الاختيارية نأتي إلى تقسيم

أفعاله عندهم من حيث معناها:

قال قوام السنة أبو القاسم إسماعيل التيمي

وقال: «قالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد؛

لذلك قالوا لـ (كن): مخلوق.

وقال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا

مخلوقة، لقوله - تعالى -: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ۚ

إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (آلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) (الملك: ١٣

-١٤) يعني السر والجهر من القول.

ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق⁽²³⁾.

وقال قوام السنة أبو القاسم إسماعيل التيمي:

«والخلق غير المخلوق، فالخلق صفة قائمة بذاته،

والمخلوق هو الموجود المخترع لا يقوم بذاته، وأن

الصفات الصادرة عن الأفعال موصوف بها في القدم،

وإن كانت المفعولات محدثة، خلافاً لمن يقول: إن الخلق

هو المخلوق⁽²⁴⁾.

وقال ابن تيمية: «والذي عليه جماهير المسلمين

من السلف والخلف أن الخلق غير المخلوق؛ فالخلق فعل

الخالق، والمخلوق مفعوله؛ ولهذا كان النبي ﷺ يستعيز

بأفعال الرب وصفاته كما في قوله ﷺ: (أعوذ برضاك

من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك، لا

=وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه

الذهبي، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن أبي داود

(955/3) ح (4235).

(22) خلق أفعال العباد (297/2).

(23) المصدر السابق (300/2).

(24) الحجة (227/1).

(25) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (449/4) ح (486).

(26) أخرجه مسلم من حديث خولة بنت حكيم السلمية (34/17) ح (2708).

(27) ينظر: خلق أفعال العباد (300).

(28) مجموع الفتاوى (6/229-230).

والأول هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره

البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقاً، ولم يذكر فيه نزاعاً⁽³¹⁾، وكذلك ذكره البغوي وغيره مذهب أهل السنة... وذهب آخرون من أهل الكلام: الجهمية، وأكثر المعتزلة، والأشعرية، إلى أن الخلق هو نفس المخلوق، وليس لله عند هؤلاء صنع، ولا فعل، ولا خلق، ولا إبداع إلا المخلوقات أنفسها، وهو قول طائفة من الفلاسفة المتأخرين؛ إذا قالوا بأن الرب مبدع كابين سينا وأمثاله...

الأصل الثاني الذي تبنى عليه أفعال الرب - تعالى - اللازمة والمتعدية، وهو أنه - سبحانه - هل تقوم به الأمور الاختيارية المتعلقة بقدرته ومشيتته أم لا؟ فمذهب السلف وأئمة الحديث وكثير من طوائف الكلام والفلاسفة جواز ذلك، وذهب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة والكلابية من مثبتة الصفات إلى امتناع قيام ذلك به...⁽³²⁾

وقال ابن القيم في سياق حديثه عن النزول: «... فإنه كالمجيء والإتيان والذهاب والهبوط، وهذه أنواع الفعل اللازم القائم به، كما أن الخلق والرزق والإماتة والإحياء والقبض والبسط أنواع الفعل المتعدي، وهو - سبحانه - موصوف بالنعين، وقد يجمعها، كقوله:

(ت535هـ) في سياق رده على من يقول: إن الفعل هو المفعول: «والأفعال على ضربين: لازم، ومتعد، فاللازم: ما لا مفعول له، والمتعدي: ما له مفعول، فلو كان الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق، لم يكن اللازم فعلاً؛ إذ لا مفعول له»⁽²⁹⁾.

وقال ابن تيمية: «والأفعال نوعان: متعد ولازم، فالمتعدي مثل: الخلق والإعطاء ونحو ذلك، واللازم: مثل الاستواء والنزول والمجيء والإتيان، قال - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (السجدة: ٤) فذكر الفعلين:

المتعدي واللازم، وكلاهما حاصل بمشيئته وقدرته، وهو متصف به»⁽³⁰⁾.

وقال أيضاً: «نزاع الناس في معنى حديث النزول وما أشبهه في الكتاب والسنة من الأفعال اللازمة المضافة إلى الرب - تعالى -، مثل المجيء والإتيان والاستواء إلى السماء وعلى العرش، بل وفي الأفعال المتعدية مثل الخلق والإحسان والعدل وغير ذلك، هو ناشئ عن نزاعهم في أصلين:

أحدهما: أن الرب - تعالى - هل يقوم به فعل من الأفعال؛ فيكون خلقه للسماوات والأرض فعلاً فعله غير المخلوق، أو أن فعله هو المفعول، والخلق هو المخلوق؟ على قولين معروفين:

(31) ينظر: خلق أفعال العباد (300).

(29) الحجة في بيان المحجة (328/1).

(30) مجموع الفتاوى (233/6). وينظر: درء التعارض (278/2). (32) مجموع الفتاوى (528/5 - 536). وينظر: (390/16).



القواعد النحوية ينطبق عليهما ضابط المتعدي، فهما يصلان إلى مفعولهما بغير حرف الجر، فتقول: أتيت البيت، وجئت المسجد، ونحو ذلك.

وعلامة الفعل المتعدي ظاهرة فيهما، وهي: أن يصح أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به - كما تقدم - ولذا يصح أن أقول: البيت أتيته، والمسجد جئته.

وعليه فما مراد الشيخين بالمتعدي واللازم في أفعال الله تعالى؟.

الذي تحرري - والله تعالى أعلم بالصواب - أن مراد الشيخين باللازم من الأفعال معنى أوسع من إطلاق بعض النحاة، - من أنه ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر - فقد يدخل فيه بعض الأفعال المتعدية عند النحاة، فاللازم عندهما قد يكون لازماً عند النحاة، كالاستواء والنزول، وقد يكون متعدياً كالمجيء والإتيان، فهما - رحمهما الله - قصدا بالفعل اللازم: ما قام به - تعالى - ولم يتعد أثره إلى المخلوق.

وبالفعل المتعدي: ما قام به - تعالى -، وتعدى أثره إلى المخلوق.

يوضح ذلك:

1 - بعض إطلاقاتها، ومن ذلك:

قول شيخ الإسلام: «فمن جوز أن يقوم بذات الله

- تعالى - فعل لازم به كالمجيء والاستواء، ونحو ذلك لم

﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (الأعراف: ٥٤) (33).

المطلب الرابع

هل المتعدي واللازم في أفعال الله - تعالى - وصفاته هو نفسه المتعدي واللازم عند النحاة؟

بالرجوع إلى تعريف المتعدي واللازم عند النحاة، نجد أنهم عرفوها بعدة تعريفات متقاربة، لكن بعضها قد يكون أضيّق من بعض، بسبب ضابط أو قيد معين. ففي الفعل المتعدي قالوا: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر.

وربما قالوا: هو الذي يجاوز أثره الفاعل إلى مفعول واحد أو أكثر.

وفي تعريف الفعل اللازم قالوا: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، أو لا مفعول له.

وربما قالوا: هو الذي يقتصر أثره على فاعله.

وعندما نرجع إلى أمثلة شيخ الإسلام وتلميذه

لكل من المتعدي واللازم في أفعال الله تعالى نجد أن أمثلة المتعدي لا إشكال فيها، فهي تتسق مع تعريف النحاة.

أما أمثلة اللازم ففي بعضها إشكال، حيث مثلاً له بالنزول والاستواء والتكلم والمجيء والإتيان، ونحوها، والإشكال هنا في المجيء والإتيان؛ لأنهما في

(33) مختصر الصواعق (3/ 1227). وينظر: (3/ 1123).





سليمان بن محمد الديبخي: المتعدي واللازم في أفعال الله...

إذا قال: (قام فلان وقعد) وقال: (أكل فلان الطعام وشرب الشراب) فإنه لا بد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة؛ إذ كلتا الجملتين فعلية وكلاهما فيه⁽³⁹⁾ فعل وفاعل، والثانية امتازت بزيادة المفعول فكما أنه في الفعل اللازم مَعْنَاً فعل وفاعل ففي الجملة المتعدية مَعْنَاً - أيضاً - فعل وفاعل، وزيادة مفعول به⁽⁴⁰⁾.

وهو ما يتفق مع بعض التعريفات النحوية التي جاء فيها: أن اللازم هو الذي لا مفعول له. وربما قالوا: هو الذي يقتصر أثره على فاعله. كما أنه يتفق مع ما ذكره أهل الاصطلاح في تعريفهم اللازم، كما في تعريف الجرجاني، حيث جاء فيه: «واللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل»⁽⁴¹⁾.

2- ما ذكره أمثلة للفعل اللازم، ومنها: الاستواء، والنزول، والتكلم، والمجيء، والإتيان، والغضب، والرضا، والفرح، والدنو، والقرب، والذهاب، والهبوط⁽⁴²⁾⁽⁴³⁾.

(39) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (كلتاها فيها).

(40) درء التعارض (4/2).

(41) ينظر: التعريفات (190، 191).

(42) الثابت لله - تعالى - في الأحاديث الصحيحة وصفه - جل وعلا - بالنزول، وأما (الهبوط) فقد ورد في بعض طرق حديث النزول. ينظر: الرد على الجهمية للدارمي (74، 78) ح (124، 130).

(43) ينظر: مجموع الفتاوى (5/528-536، 575-576، 577) و(6/233) و(16/390)، ومختصر الصواعق (3/1227).

يمكنه أن يمنع قيام فعل يتعلق بالمخلوق كالخلق والبعث والإماتة والإحياء، كما أن من جوز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير كالعلم والقدرة والسمع والبصر⁽³⁴⁾. وقوله: «والفاعل لا بد له من فعل سواء كان فعله مقتصرًا عليه أم متعدياً إلى غيره»⁽³⁵⁾.

وقوله: «وأما الأفعال اللازمة - كالاستواء والمجيء - فالناس متنازعون في نفس إثباتها، لأن هذه ليس فيها مفعول موجود يعلمونه حتى يستدلوا بثبوت المخلوق على الخلق، وإنما عرفت بالخبر، فالأصل فيها الخبر لا العقل»⁽³⁶⁾.

وقال ابن القيم بعد أن ذكر أمثلة الفعل اللازم: «وهذه أنواع الفعل اللازم القائم به»⁽³⁷⁾.

وقد يقصد شيخ الإسلام باللازم ما لا مفعول له، وبالمتعدي ما اقتضى مفعولاً، ولذا نجده يقول: «والأفعال نوعان: لازمة ومتعدية، فالفعل اللازم لا يقتضي مفعولاً، والفعل المتعدي يقتضي مفعولاً»⁽³⁸⁾.

وقال أيضاً: «أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن بل وغيرها من اللغات، متفقون على أن الإنسان

(34) درء التعارض (5/2).

(35) المصدر السابق (3/2).

(36) مجموع الفتاوى (16/393).

(37) مختصر الصواعق (3/1227).

(38) الصنفية (2/23).





فإن القاسم المشترك بينها أفعال قائمة في اللغة كذلك»⁽⁴⁵⁾.

وقد أحال على مجموع الفتاوى لابن تيمية

بالفاعل، مختصة به، قاصرة عليه، ولم يظهر أثرها على المفعول.

(233/6)، والتنبيهات السنية للشيخ عبد العزيز

3- ما ذكره أمثلة للفعل المتعدي، ومنها: الخلق، والإعطاء، والإحسان، والعدل، والرزق، والإماتة، والإحياء، والبعث، والقبض، والبسط⁽⁴⁴⁾.

الرشد - عليها رحمة الله - (70) وبالرجوع إلى الكتابين في الموضع المحال عليه لم أجد إلا ذكر التقسيم، والأمثلة فقط، أما تعريف اللازم فلا وجود له.

ونقل فضيلة الدكتور محمد التميمي النص

فإن القاسم المشترك بين هذه الأفعال: أن لها متعلقاً يظهر أثرها عليه، ويتعدى إليه.

السابق نفسه في كتابه (الصفات الإلهية ص 66) وأحال

على ما أحال عليه البريكان.

وقد أورد بعض الفضلاء هذا التقسيم لأفعال

والأولى هنا تعريف اللازم حسب مراد المتكلم به،

الله - تعالى -، وجعل ضابط الفعل اللازم: ما يتعدى

لاسيما أن في بعض تعاريف النحاة ما يوافق مراد

لمفعوله بحرف جر، والمتعدي: ما يتعدى لمفعوله بلا

الشيخين، أما أن يُذكر تقسيمها أو أحدهما، وأمثلة ثم

حرف جر - كما نص على ذلك بعض النحاة - ثم مثل

يوظف في الكلام ذاته - من تعريفات النحاة - ما

للفعل اللازم بأمثلة الشيخين، وهو أمر لا يستقيم مع

يتعارض مع أمثله، فلا، فالقول بأن اللازم: ما يتعدى

بعض أمثلهما، كما تقدم.

لمفعوله بحرف الجر، لا يستقيم مع التمثيل بالمجيء

قال فضيلة الدكتور إبراهيم البريكان: «صفات

والإتيان؛ لأنها يتعديان بأنفسهما بدون حرف جر، كما

الفعل من جهة تعلقها بمتعلقها نوعان:

تقدم.

أ/ متعدية، وهي: ما تعدت لمفعولها بلا حرف

والقول في سائر الصفات كالقول في الأفعال،

جر، مثل: خلق، ورزق، وهدي، وأضل.

فهي منقسمة إلى:

ب/ لازمة، وهي: ما تتعدى لمفعولها بحرف جر،

1 - متعدية. 2 - لازمة.

كالاستواء، والمجيء، والإتيان، والنزول، ونحوها، وإنما

فالصفات المتعدية هي التي تقتضي مفعولاً، فهي

قُسمت كذلك نظراً للاستعمال القرآني من جهة، ولكونها

متعلقة بالغير، كالسمع، والخلق، والرزق، فصفة السمع

(44) ينظر: مجموع الفتاوى (5/ 528، 6/ 233)، ودرء

التعارض (5/ 1)، ومختصر الصواعق (3/ 1227).

(45) القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف (91).



تقتضي مسموعاً، والخلق تقتضي مخلوقاً، والرزق تقتضي

والأسماء المتعدية، نثبتها أسماء الله - تعالى -،

مرزوقاً، وهكذا.

وهذه الصفات المتعدية يجوز أن يشتق منها أفعال
الله - تعالى - فيخبر بها عنه، كما قال - تعالى - : ﴿ قَدْ
سَمِعَ اللَّهُ ﴾ (المجادلة: 1)، وقال: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي
سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ (الأعراف: ٥٤)، وقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ
بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (آل عمران: ٣٧).

وأما الصفات اللازمة فهي التي لا تقتضي مفعولاً،
فهي لا تتعلق بالغير، كالحياة والقوة والعزة والحكمة.
وهذه الصفات اللازمة لا يشتق منها أفعال يُخبر
عن الله بها.

وقد تكون الصفة متعدية، والفعل منها لازم، كما
في صفة الاستواء على العرش مثلاً، فهي متعلقة بالغير،
وهو العرش، والفعل منها لازم، فد(استوى) فعل قائم به
تعالى، لا يظهر أثره في المخلوق، وهكذا في صفة الغضب،
والله أعلم.

والأسماء كذلك تنقسم إلى قسمين:
1 - متعدية. 2 - لازمة.
فالأسماء المتعدية، هي التي تدل على وصف
متعدٍ، كالسميع، والبصير، والخالق، ونحوها.
والأسماء اللازمة، هي التي تدل على وصف غير

متعدٍ، كالحَي، والقوي، والعزیز، والغني، ونحوها.
فالغني: لازم، والغني: متعد.

(46) بدائع الفوائد (286/1). وينظر: القواعد المثل للشيخ محمد

العثيمين بتعليق الشيخ عبد الرحمن البراك (32-33).



- الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فقد ظهر من خلال البحث جملة من النتائج، وهي:
- 1- أن الأفعال تنقسم إلى قسمين: أ/ أفعال متعدية. ب/ أفعال لازمة.
- 2- أن تعريف المتعدي واللازم في اللغة والاصطلاح، والمفهوم النحوي، والمفهوم العقدي متقارب جداً، إلا أن النحاة قد يضعون ضابطاً لا يطرد في المفهوم العقدي المتعلق بالمتعدي واللازم في أفعال الله، تعالى.
- 3- الضابط الذي نص عليه النحاة، وهو لا يطرد فيما يريده علماء الشريعة في كلامهم عن تقسيم أفعال الله - تعالى - إلى متعدية ولازمة. قول النحاة في اللازم: ما لا يتعدى بنفسه، أو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف الجر، وقولهم - أيضاً - في المتعدي: ما يتعدى بنفسه، أو ما يصل إلى مفعوله بدون حرف الجر، فالمجيء والإتيان يتعديان بأنفسهما، وهما في أفعال الله تعالى من قبيل الأفعال اللازمة.
- 4- أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله - تعالى - الأفعال الاختيارية، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.
- 5- أن أفعال الله - تعالى - من حيث معناها
- أ/ أفعال متعدية، وهي: ما قام به - تعالى - وتعدى أثرها إلى المخلوق، كالخلق، والإحسان، والإحياء، والإماتة، ونحوها.
- ب/ أفعال لازمة، وهي: ما قام به - تعالى - ولم يتعد أثرها إلى المخلوق، كالنزل، والاستواء، والمجيء، ونحوها.
- وعليه فقد يكون الفعل متعدياً عند النحاة، وفي أفعال الله تعالى، كالخلق، والرزق، والإعطاء، والإحسان، ونحوها.
- وقد يكون متعدياً عند النحاة، ولازماً في أفعال الله - تعالى - كالمجيء والإتيان.
- وقد يكون لازماً عند الجميع، كالنزل، والاستواء، والتكلم، والغضب، ونحوها.
- 6- القول في سائر الصفات كالقول في الأفعال فهي منقسمة إلى: أ/ متعدية. ب/ ولازمة.
- فالصفات المتعدية هي التي تقتضي مفعولاً، فهي متعلقة بالغير كالسمع، والخلق، والرزق، فصفة السمع تقتضي مسموعاً، والخلق تقتضي مخلوقاً، والرزق تقتضي مرزوقاً، وهكذا.
- والصفات اللازمة هي التي لا تقتضي مفعولاً،





بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. تحقيق:

7 - والأسماء كذلك تنقسم إلى قسمين:

علي بن محمد العمران. ط1، مكة المكرمة: دار

أ/ متعدية.

عالم الفوائد، 1425هـ.

ب/ ولازمة.

التعريفات. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين
الشريف. بيروت: دار الكتب العلمية،

فالأسماء المتعدية، هي التي تدل على وصف
متعد، كالسميع، والبصير، والخالق، ونحوها.

1416هـ.

والأسماء اللازمة، هي التي تدل على وصف غير

التعليق على القواعد المثلث. البراك، عبد الرحمن بن ناصر.

متعد، كالحي، والقوي، والعزيم، والغني، ونحوها.

إعداد: عبد الله المزروع. ط2، الرياض: دار

فالغني: لازم، والمغني: متعد.

التدمرية، 1432هـ.

8 - أن القول بأن ضابط الفعل اللازم في أفعال

التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية. الرشيد،
عبد العزيز الناصر. ط2، دمشق: دار الرشيد

الله تعالى: ما يتعدى لمفعوله بحرف جر، والمتعدي: ما
يصل إلى مفعوله بدون حرف الجر، لا يستقيم مع التمثيل

للنشر والتوزيع، 1416هـ.

لللازم بالمجيء والإتيان؛ لأنها يتعديان بأنفسهما بدون

تهذيب اللغة. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد.

حرف جر، كما تقدم.

عناية: محمد عوض مرعب، وزملائه. (د.ط)،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1421هـ.

جامع الترمذي. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى.

فهرس المراجع

تحقيق: عادل مرشد، ط1، (د.م): مكتبة البيان

الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات

الحديثة، 1422هـ.

والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة.

صوفي، عبد القادر بن محمد عطا. ط1، المدينة

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل. تحقيق:

المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1418هـ.

محمد بن ربيع المدخلي، ومحمد بن محمود

ألفية ابن مالك في النحو والصرف. الأندلسي، محمد بن

أبو رحيم. ط2، الرياض: دار الراية، 1419هـ.

عبد الله ب مالك. ط1، بيروت: دار القلم،





- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. دراسة وتحقيق: فهد الفهيد. ط 1، الرياض: دار أطلس الخضراء، 1425هـ.
- درء تعارض العقل والنقل. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط 1، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1401هـ.
- الرد على الجهمية. الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد. تحقيق: بدر البدر، ط 2، الكويت: دار ابن الأثير، 1416هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. عناية: د. محمد أسعد النادري. بيروت: المكتبة العصرية، 1431هـ.
- الصحاح. الجوهري، إسماعيل بن حماد. عناية: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ط 1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1419هـ.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. الفارسي، علي بن بلبان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط 3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ.
- صحيح سنن أبي داود. الألباني، محمد ناصر الدين. ط 1، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي في بيروت، 1409هـ.
- صحيح مسلم، بشرح النووي. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. راجعه: خليل الميس، (د.ط)، بيروت: دار القلم، (د.ت).
- الصفات الإلهية تعريفها. أقسامها. التميمي، محمد بن خليفة. ط 1، الرياض: أضواء السلف، 1422هـ.
- الصفدية. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط 1، مصر: دار الهدي النبوي، 1421هـ.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، النجار، محمد بن عبد العزيز. ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق. (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).
- القاموس المحيط. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.
- القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف. البريكان، إبراهيم بن محمد. ط 2، الرياض، دار الهجرة، 1415هـ.
- كتاب الكليات، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. تحقيق: عدنان درويش، ومحمد





سليمان بن محمد الديخي: المتعدي واللازم في أفعال الله...

المصري، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، الموجز في قواعد اللغة العربية. الأفغاني، سعيد بن محمد

بن أحمد. (د.ط)، بيروت: دار الفكر، 1424هـ. 1419هـ.

لسان العرب. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد

بن مكرم بن منظور. ط2، المدينة المنورة: مكتبة

العلوم والحكم، 1412هـ.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. ابن تيمية،

أحمد بن عبد الحلیم. جمع وترتيب: عبد الرحمن

بن محمد بن قاسم النجدي، (د.ط)، (د.م)،

(د.ن)، (د.ت).

مختصر الصواعق المرسل على الجهمية والمعتلة. ابن قيم

الجوزية، محمد بن أبي بكر. اختصره: محمد

الموصلي. تحقيق: الحسن بن عبد الرحمن العلوي.

ط1، الرياض: أضواء السلف، 1425هـ.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن

عبد الله. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1،

بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد

بن محمد. تحقيق: مجموعة من المختصين، إشراف:

شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة

الرسالة، 1420هـ.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن

زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د.ط)،

بيروت: دار الجليل، (د.ت).

المجلة متاحة على موقعها التالي

<http://jis.ksu.edu.sa>

— 16 —

الاستشهاد المرجعي

المتعدي واللازم في أفعال الله - تعالى - بين المفهوم العقدي، والمفهوم النحوي". الديخي، سليمان بن محمد. مجلة الدراسات الإسلامية: جامعة الملك سعود. الرياض

[منشور إلكترونياً في المجلة بتاريخ ٢٦ صفر ١٤٣٤ الموافق ٨ يناير ٢٠١٣؛ تاريخ الاطلاع [يسجل هنا تاريخ الاطلاع على البحث

[متاح في <http://jis.ksu.edu.sa/e-publications-ar>]

